الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة/عماد كريم

موجز عن:

العنف الرقمي في الدول العربية: نظرة عامة والممارسات القانونية الجيدة

لكل النساء والفتيات

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

جميع الحقوق محفوظة © 2025 لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

صادر عن المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية.

موجز عن:

العنف الرقمي في الدول العربية: نظرة عامة والممارسات القانونية الجيدة

إنهاء العنف ضد المرأة
المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية
مصر، نوفمبر 2025

لكل النساء والفتيات

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

جدول المحتويات

نظرة عامة عن العنف الرقمي	5
ما دور القوانين في مواجهة العنف الرقمي على الصعيدين العالمي والإقليمي؟	8
دعوة إلى العمل: عدم التسامح مطلقًا مع العنف الرقمي ضد النساء والفتيات	10
المراجع	11

نظرة عامة عن العنف الرقمي

ما المقصود بالعنف ضد النساء والفتيات المُيَسَّر بالتكنولوجيا؟ لا يزال العنف الواقع على النساء والفتيات من أوسع انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا على مستوى العالم، بما يخلّفه من آثار جسيمة على صحتهنَّ وحياتهنّ. وخلال السنوات الماضية، أدت التطورات التكنولوجية السريعة إلى تفاقم هذه المشكلة، وظهور أشكال وأنماط جديدة من العنف، وإتاحة المجال لمرتكبي العنف لتوسيع نطاق اعتداءاتهم داخل الفضاءات الرقمية.

يُقصَد بالعنف ضد النساء والفتيات المُيَسَّر بالتكنولوجيا «كلُّ فعلٍ من أفعال العنف يُرتكَب أو يُساعَد عليه أو يُفاقَم أو يُضخَّم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو غيرها من الوسائل الرقمية، وينتج عنه، أو يُرجَّح أن ينتج عنه، أذى جسدي أو جنسي أو نفسي أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، أو أي انتهاكات أخرى للحقوق والحريات». كما تُستخدَم مصطلحات أخرى شائعة، مثل «العنف الرقمي» و«العنف على الإنترنت».

فهم أشكال العنف والاتجاهات الناشئة

أدى التقدم التكنولوجي إلى توسيع نطاق أشكال العنف القائمة ضد النساء والفتيات مثل التحرش الجنسي، والمطاردة، وخطاب الكراهية، والمعلومات المضللة، والتشهير، وانتحال الهوية، وإلى ظهور أشكال جديدة من الإساءة، مثل الاختراق، والدعاية الشعبية والإساءة باستخدام الصور أو الفيديو، (Astroturfing) الزائفة بما في ذلك التزييف العميق، والكشف القسري عن المعلومات الشخصية، والتنمر الإلكتروني، والاستدراج عبر الإنترنت، وغيرها.

الأشكال الرئيسية للعنف الرقمي على الصعيد العالمي وفقًا لتقرير الأمين العام بشأن تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (2024).

المربع 1

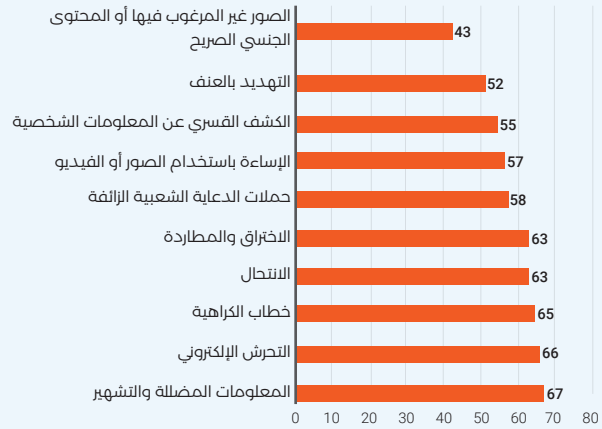

المربع 2

الكشف القسري عن المعلومات الشخصية هو نشر بيانات شخص ما على الإنترنت. وقد يترتب على ذلك عواقب وخيمة في الحياة الواقعية، مثل المطاردة والتهديدات وقد يتطور الأمر إلى عنف جسدي.

الإساءة باستخدام تقنيات التزييف العميق تعني أن الصور أو مقاطع الفيديو المعدَّلة والمنشورة لشخص ما عبر الإنترنت يمكن أن تمس بسمعة الشخص في الحياة الواقعية خارج الفضاء الرقمي، وتؤثر على حياته بشكل مستمر ومدمر. وبحسب مؤسسة «سينسيتي أيه آي (Sensity AI)» يشكل المحتوى الإباحي غير التوافقي ما بين 90و95في المئة من مجمل صور التزييف العميق المنشورة على الإنترنت، ويُظهِر نحو 90 في المئة من هذه الصور نساءً.

الدعاية الشعبية الزائفة تشير إلى خلق انطباعٍ مصطنعٍ بوجود دعمٍ واسع النطاق لفكرة ما. ويمكن استخدام هذا الأسلوب لنشر المعلومات المضلّلة، أو تنسيق حملات مضايقة، أو لتشويه سمعة النساء في الحياة العامة.

«المانوسفير» (شبكة المواقع الذكورية والمعادية للمرأة) تشير إلى مجموعة لا مركزية ومتعددة المنصات من الجماعات المستخدِمة للإنترنت التي تضم رجالًا ذوي توجهات معادية للنساء. وتعمل هذه الشبكة على ترويج وتضخيم الصور النمطية التمييزية ضد النساء عبر محتوى جذاب وسهل التشارك والتداول، يحقق انتشارًا واسعًا في ظل محدودية المساءلة بسبب إخفاء هوية مرتكبي هذا الخطاب ومروِّجيه.

يُبرز تقرير الأمين العام بشأن تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (2024) أن أدوات التكنولوجيا تُستخدم بشكل متنامٍ باعتبارها جزءًا من سلسلة متصلة من أشكال العنف المتكررة والمترابطة عبر الفضاءات الرقمية وغير الرقمية. وتُسهِم الخصائص المميزة لهذه الفضاءات، مثل السرعة وسهولة الوصول وغياب المساءلة، في انتشار العنف على نطاق واسع، وبما يُعزِز الشعور بالإفلات من العقاب.

تم تحديد ثلاثة تحديات رئيسية ناشئة:

- تستخدم الجهات المناهضة للحقوق بشكل متزايد الفضاءات الإلكترونية لمناهضة حقوق المرأة. ويسهم ذلك في خلق بيئة رقمية معادية للنساء والفتيات تَتَجَسَّدُ في التنمر الإلكتروني والتحرش والتهديد بالعنف، وتستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان، والناشطات في مجال حقوق المرأة، والنساء المشاركات في الحياة العامة. وتُسهِم هذه الظاهرة في إسكات أصوات النساء وتقويض مشاركتهن في الخطاب العام.

- يحمل النمو السريع للذكاء الاصطناعي آثارًا خطيرة على العنف الرقمي ضد النساء والفتيات، إذ يُكثّف الذكاء الاصطناعي أشكال العنف ضد النساء والفتيات، سواء من خلال تيسير نشر المعلومات المضللة المحددة الهدف، أو عبر تضاعف الإساءات القائمة على استخدام الصور ومقاطع الفيديو، بما في ذلك المحتوى الإباحي المُزيَّف.

- يمكن للتكنولوجيا أن تُرسّخ وتُكثّف المعايير المعادية للمرأة. وعلى غرار جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، فإن العنف الرقمي متجذر في عدم المساواة والمعايير التمييزية بين النساء والرجال. وتتزايد الأدلة التي تُشير إلى مدى تأثير الفضاءات الرقمية في تفاقم أوجه التمييز هذه عبر تغذية السلوك المعادي للنساء على نطاق واسع وترسيخ العنف ضد النساء والفتيات.

حجم العنف الرقمي وتأثيره الواقع على النساء والفتيات على الصعيدين العالمي والإقليمي

تشير الدراسات على الصعيد العالمي إلى ارتفاع مقلق في معدلات العنف الرقمي، لا سيما ضد الشابات والنساء اللاتي يتمتعن بحضور عام:

- يُمارَس العنف الرقمي ضد النساء والفتيات من أعمار صغيرة، إذ تفيد غالبية الفتيات بأن أول حالات تعرضهنّ للتحرش عبر وسائل التواصل الاجتماعي كانت بين سن 14 و16 عامًا.

- تُقدّر نسبة انتشار العنف الرقمي ضد النساء والفتيات عالميًا بين 16٪ و58٪. ويعزى الاختلاف إلى تنوع المنهجيات المستخدمة وغياب تعريف موحد حتى الآونة الأخيرة.

- تعد الشابات والنساء اللاتي يتمتعن بحضور عام، بما في ذلك الصحفيات والسياسيات والنشطات الفئة الأكثر عرضة للهجمات في الفضاء الرقمي.

حجم العنف الرقمي وتأثيره الواقع على النساء والفتيات في الدول العربية

وفقًا لدراسة نشرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي في الدول العربية عام 2022، فإن البيانات المتعلقة بحجم العنف الرقمي وتأثيره تظهر مؤشرات مثيرة للقلق.

- في الدول العربية، أفادت 49٪ من النساء المستخدمات للإنترنت بأنهن لا يشعرن بالأمان من التحرش عبر الإنترنت.

المربع 3

نسبة مستخدمات الإنترنت اللاتي أبلغن عن شعورهن بعدم الأمان من التحرش عبر الإنترنت

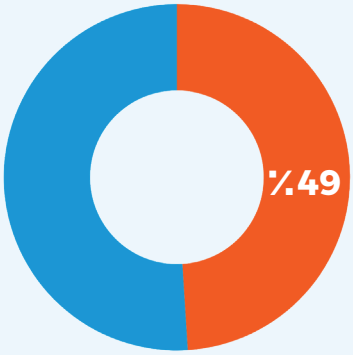

- عادةً لا يقتصر التعرض للعنف على الإنترنت على حادث واحد، حيث أفادت 44٪ من النساء بأنهن تعرضن لهذا العنف أكثر من مرة.

- طُلب من 36٪ من النساء اللاتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت تجاهل الأمر، وألقي اللوم على 23٪ منهن، وتعرضت 12٪ منهن للعنف الجسدي من عائلاتهن. وعلى غرار الاتجاهات العالمية تُعد الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان في الدول العربية أكثر عرضة للهجمات الرقمية.

المربع 4

النساء اللاتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت.

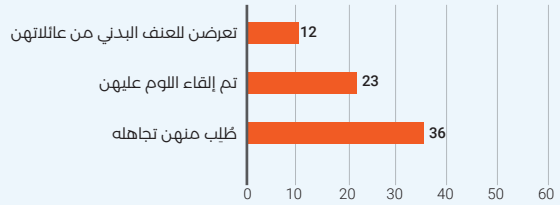

- 70٪ لم يشعرنَ بالأمان خشية التعرُّض للتحرش الجنسي.

- من بين النساء اللاتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت، أفادت 70٪ بتلقي صورًا أو رموزًا غير مرغوب فيها ذات محتوى جنسي، ونسبة 62٪ بتلقي رسائل مهينة و/أو مفعمة بالكراهية، بينما أفادت نسبة 58٪ منهن بتلقي مكالمات هاتفية مضايقة واتصالات غير لائقة أو غير مرغوب فيها.

كيف يتسبب العنف الرقمي في إلحاق الضرر بالنساء والفتيات في الحياة الواقعية؟

العنف الرقمي لا يظل مقتصرًا على الإنترنت، بل يتجاوزها إلى الحياة الواقعية. وتترك تداعياته المقلقة أثرًا عميقًا على حياة النساء والفتيات خارج الفضاء الرقمي، مخلّفة آثارًا طويلة الأمد على سلامتهن الجسدية وصحتهن النفسية وحقوقهن بوصفهن مستخدمات للفضاء الرقمي. وفي أسوأ صوره، يمكن أن يكون له نتائج مميتة. وينبع العنف الرقمي من أنماط أبوية مترسخة، ويواصل استهداف النساء والفتيات في المجال العام، وكتم أصواتهن، وإجبارهن على الصمت في الفضاء الرقمي، وهو ما يقوض حريتهن في التعبير، ويحد من فرص مشاركتهن في الحياة العامة وتولي المناصب القيادية.

التأثير على السلامة الجسدية:

- يشكل العنف عبر الإنترنت تهديدًا خطيرًا لسلامة النساء الجسدية، إذ أفادت 44% من النساء اللاتي تعرضن للعنف الرقمي خلال فترة امتدت لعام كامل بأن عواقب الواقعة امتدت إلى الحياة الواقعية خارج الإنترنت.

المربع 5

نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت خلال عام واحد، وأبلغن أن الحادث انتقل إلى خارج نطاق الإنترنت.

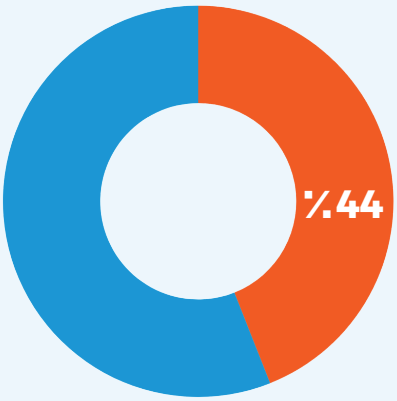

- في بعض الحالات، أدى نشر الصور دون موافقة المرأة أو الفتاة إلى قتلهن، وفي حالات أخرى أقدمت الضحايا على الانتحار.

التأثير على الصحة النفسية:

- أبلغت 35٪ من النساء اللاتي تعرَّضن للعنف عبر الإنترنت عن شعورهن بالحزن/الاكتئاب.
- وأفادت 12٪ من النساء أن أفكارًا انتحارية قد راودتهن نتيجة واقعة عنف على الإنترنت.

التأثير على فرص مشاركة النساء في الحياة العامة والرقمية

- حذفت أكثرُ من واحدةٍ من كلِّ خمسِ نساءٍ تعرَّضن للعنف عبر الإنترنت حساباتِهن على وسائل التواصل الاجتماعي أو أوقَفْنَها.
- أفادت 26٪ بأنهن أصبحنَ أكثر حذرًا بشأن ما يَنشُرْنَه على الإنترنت.

من هم مرتكبو العنف الرقمي؟ ولماذا يستهدفون النساء والفتيات؟

قدّم نفسُ تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022) معطيات مقلقة حول سمات مرتكبي العنف الرقمي وطبيعة علاقتهم بالضحايا والناجيات، ودوافعهم.

من حيث السمات

- تُظهر البيانات أن فئة الرجال الشباب، والرجال ذوي المستويات التعليمية المتدنية، هم الأكثر ميلًا إلى ارتكاب العنف عبر الإنترنت.
- أفادت 60٪ من النساء بأن مرتكب العنف عبر الإنترنت كان مجهول الهوية، وذكرت 24٪ أنه كان صديقًا، و21٪ أنه زميل عمل أو دراسة، و14٪ أنه إنه أحد الأقارب، بينما أفادت 13٪ بأن العنف عبر الإنترنت ارتكبه شريك سابق.

تُعد دوافع مرتكبي العنف صادمة للغاية عند النظر إلى آثارها المدمرة التي تلحق بحياة النساء والفتيات، وفي بعض الحالات تؤدي إلى وفاتهن.

- صرّح 26٪ من مرتكبي العنف عبر الإنترنت بأن الدافع الرئيسي وراء ارتكابهم للعنف هو اعتقادهم بأن ذلك «حقٌّ لهم».
- وأشار 23٪ من الجناة إلى أنهم مارسوا العنف عبر الإنترنت «لأنهم وجدوه مُمتعًا».

المربع 6

أفاد الجناة بأن السبب الرئيسي لممارستهم للعنف عبر الإنترنت هو

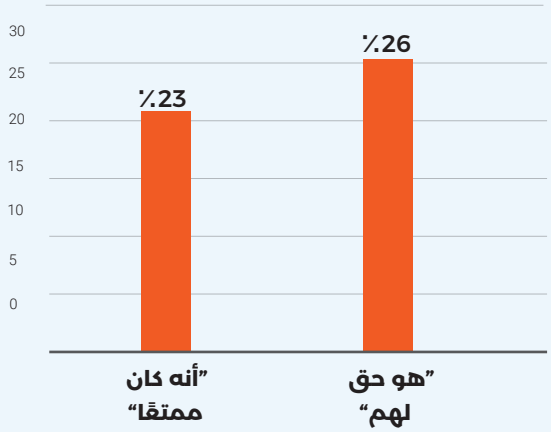

ما دور القوانين في مواجهة العنف الرقمي على الصعيدين العالمي والإقليمي؟

الأطر القانونية الدولية والإقليمية

على الرغم من انتشار هذه الأشكال من العنف، لا تزال الأطر القانونية في كثير من البلدان غير واضحة بشأن تعريفها أو التصدي لها بشكل صريح. وغالبًا ما تتأخّرُ الإصلاحات التشريعية عن مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة، مما يترك فجوات كبيرة في مجالات الوقاية والحماية والمساءلة.

وعلى الصعيد العالمي، اتجهت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل متزايد إلى اعتماد صكوك إقليمية ودولية تتعلق بالعنف الرقمي ضد النساء والفتيات. وسواء كانت هذه الصكوك ملزمة أم غير ملزمة، فإنها تمثل تذكيرًا مهمًا للدول بالتزاماتها وبأهمية ضمان تطبيقها على الصعيد الوطني. وتشمل ما يلي:

المعايير والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان

تؤكد التوصية العامة رقم 35 الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والقرارات المتتالية الصادرة عن كلٍّ من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة (قرارات مجلس حقوق الإنسان 20/8، 29/14، 32/13، 34/7، 38/5، 56/19؛ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 68/181، 71/199، 78/213، 79/152) أن حقوق الإنسان التي تُمارَس في الحياة الواقعية يجب أن تُحمى بالقدر نفسه على الإنترنت. وقد اعترفت هذه القرارات تدريجيًا بأشكال العنف الرقمي، بما في ذلك التحرش الإلكتروني، والكشف القسري عن المعلومات الشخصية، والابتزاز الجنسي، ومشاركة الصور دون موافقة أصحابها، والإساءات المولَّدة بالذكاء الاصطناعي بوصفها شكلًا من أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. ودعت القراراتُ الدول إلى ممارسة العناية الواجبة، ومنع الضرر، ومساءلة الجناة. وأكد الإعلان السياسي القوي الصادر عن الدورة الـ69 للجنة وضع المرأة، والمعتمد بتوافق الآراء في عام 2025، التزام الدول الأعضاء بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الأشكال الناشئة مثل العنف الرقمي، والتحرش عبر الإنترنت، والتنمر الإلكتروني.

التعاهد الرقمي العالمي

يحدد التعاهد الرقمي العالمي (2024) مبادئ مشتركة لحوكمة رقمية شاملة وعادلة وآمنة، ويؤكد صراحةً أن القضاء على العنف الجنسي والعنف المُيسَّر بالتكنولوجيا ضد النساء والفتيات يُعد التزامًا أساسيًا.

اتفاقية مكافحة الجريمة السيبرانية

وضعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية (2024) إطارًا قانونيًا دوليًا للتصدي للجرائم السيبرانية، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات المُيسَّر باستخدام التقنيات الرقمية.

الالتزامات الإقليمية

يعترف الإعلان العربي لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات (2022) صراحةً بالعنف الرقمي باعتباره شكلًا من أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وفي السياق ذاته، تُلزِم اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات (2025)، التي اعتمدتها الدول الأعضاء كافة في شباط/فبراير 2025، الدولَ باتخاذ تدابير تشريعية وسياساتية للتصدي للعنف في الفضاءات الرقمية.

الممارسات الجيدة في الدول العربية بشأن تجريم العنف الرقمي

ما زالت هناك ثغرات خطيرة في القوانين تُهدّد حياة النساء والفتيات، سواء فيما يتعلق بتجريم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات أو في الاعتراف الصريح بالعنف الرقمي بجميع صوره. ويُعد تعزيز التشريعات أمرًا حيويًا لإنهاء الإفلات من العقاب ومساءلة الجناة، وضمان وصول الضحايا والناجيات إلى العدالة، ودعم جهود الوقاية، حتى لا تضطر أي امرأة أو فتاة إلى المعاناة أو فقدان حياتها بسبب العنف الرقمي مرة أخرى. اتجهت بعض الدول العربية، بشكل متزايد، إلى تنظيم الفضاء الرقمي والتصدي للعنف الميسَّر بالتكنولوجيا ضد النساء والفتيات، عبر اعتماد نُهُج مختلفة. وقد تعمل التشريعات الوطنية على توسيع نطاق القوانين المحلية القائمة بشأن التحرش الجنسي لتشمل الأفعال المرتكبة عبر الوسائل الرقمية، كما هو الحال في مصر ولبنان، حيث تنطبق أحكام قانون العقوبات الخاصة بالتحرش الجنسي صراحةً على الفضاء الرقمي.

وتُعَدّ تجربة تونس ضمن الممارسات الجيدة التي تم تطبيقها، إذ أقرت قانونًا شاملًا لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء في المجالين العام والخاص، ويشمل هذا القانون أيضًا العنف الرقمي، رغم عدم ذكره صراحة. ويعتمد النهج الثالث، وهو الأكثر شيوعًا بين الدول العربية، على قوانين الجرائم الإلكترونية العامة، التي قد تساهم في تمكين الناجيات من الوصول إلى العدالة، لكنها لا تعالج طريقة استهداف العنف الرقمي للنساء والفتيات تحديدًا على الإنترنت وخارجه على حد سواء. تتراوح العقوبات بين الغرامات والسجن، وفي بعض التشريعات تُطبق عقوباتٌ مشددة إذا ارتكب الجُرم شخص ذو سلطة، كما يظهر في قوانين مصر والمغرب ولبنان.

تشير المبادرة العالمية للعدالة والقانون إلى أن 11 دولة تعتمد أحكامًا قانونية جزئية بشأن العنف السيبراني ضد النساء والفتيات، بينما تطبق 3 دول تشريعات تشمل هذا النوع من العنف بشكل كامل، وهي المغرب ومصر والإمارات العربية المتحدة.

المربع 7

تمثل "مبادرة عدالة النوع الاجتماعي والقانون" شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتضم أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة، وهي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأصحاب المصلحة الوطنيين في الدول العربية. وتستخدم المبادرة منهجية محكمة من أجل تعزيز التزام الدول بالمعايير الدولية. فمن خلال إطلاق تقارير قُطرية تهدف هذه المبادرة إلى تشجيع مراجعة السياسات الوطنية والمؤسسية لتعزيز العدالة في مجال حقوق المرأة والقضاء على العوائق الهيكلية. وتستخدم الأداة نظامًا بسيطًا من خمسة ألوان لمقارنة القوانين والسياسات العامة في كل فئة. كما تزود صانعي السياسات بخريطة تحدد التشريعات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام أو التنسيق أو المواءمة حسب المعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال.

يتم التشاور الكامل مع الدول الأعضاء كل عام خلال عملية تحديث الأداة، ويشمل ذلك توزيع استبيان مفصّل على جميع الدول المشاركة. وتمكّن المنصة المستخدمين أيضًا من الاستفادة من التجارب التشريعية للدول العربية الأخرى، لا سيما فيما يتعلق باعتماد وتعديل القوانين التي تعزز العدالة بين النساء والرجال.

قانون العنف ضد المرأة في المغرب

بدأت المغرب، منذ عام 2018، بتوسيع نطاق الحماية من العنف ضد النساء والفتيات ليشمل الفضاء الرقمي. فقد أدخل قانون محاربة العنف ضد النساء (القانون رقم 13-103 لسنة 2018) تعديلات على قانون العقوبات لتجريم أشكال التحرش الرقمي، حيث أُضيفت المواد 1-447 إلى 3-447 التي تُجرّم مشاركة الرسائل أو الصور أو الفيديوهات الجنسية دون موافقة أصحابها، وكذلك تسجيل أو نشر محتوى خاص دون موافقة، مع عقوبة الحبس التي قد تصل إلى 3 سنوات. ويمكن أن تصل عقوبة السجن إلى خمس سنوات إذا كان الجاني أحد الأقارب، أو الوصي، أو شخصًا ذا سلطة، أو إذا كانت الضحية امرأة أو قاصرًا. كما يُجرّم القانون التحرش الجنسي في كل من البيئات الواقعية والرقمية، مع التركيز صراحة على استخدام الهواتف أو وسائل الاتصال الإلكترونية أو المواد البصرية الجنسية لأغراض جنسية. وعليه، فقد وفرت المديرية العامة للأمن الوطني بالمغرب بوابة الإبلاغ الإلكترونية تمكّن الضحايا من الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك إساءة استخدام بياناتهم الشخصية.

قانون العقوبات المصري

منذ عام 2018، تم تنظيم العنف الرقمي بشكل شامل بموجب قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وتقنية المعلومات (القانون رقم 175 لسنة 2018)، الذي يشمل مختلف أشكال الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك التهديد، والابتزاز، والتشهير، وجرائم الإكراه المالي. وفي عام 2020، عدّل القانون رقم 141 المادتين 306 (أ) و306 (ب) من قانون العقوبات، لتوسيع نطاق تعريف التحرش الجنسي ليشمل الأفعال المرتكبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية الأخرى. وتجرّم هذه الأحكام التحرش الجنسي المرتكب بأي وسيلة، بما في ذلك "طرق الاتصال السلكية واللاسلكية"، وكأي فعل "يُرتكب بقصد الحصول على منافع ذات طبيعة جنسية. وتُشدد العقوبات في حال كان الجاني يتمتع بسلطة، سواء كانت مهنية أو أسرية أو تعليمية أو إرشادية، أو إذا مارس أي شكل من أشكال الضغط الذي يمكّنه من ارتكاب الجريمة.

قانون الجرائم الإلكترونية لدولة الإمارات العربية المتحدة

في الإمارات، ينص المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية على تجريم أعمال التشهير والقذف وإلحاق الضرر بالآخرين من خلال استخدام الشبكات المعلوماتية، أو معدات تكنولوجيا المعلومات أو أي نظام معلومات. وفي هذا السياق، قد يُعاقب على التحرش، والتنمر الإلكتروني، والتهديدات عبر الإنترنت، وتداول الصور الشخصية للأفراد دون موافقتهم بالسجن لمدة تصل إلى سنتين و/أو الغرامات المالية.

في إطار تحديد القوانين والخدمات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت والميسَّر بتقنيات المعلومات والاتصالات في الدول العربية، الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة عام 2022، تم تحديد ممارسات جيدة من لبنان والمملكة العربية السعودية أيضًا:

نظام مكافحة جريمة التحرش في المملكة العربية السعودية

منذ عام 2018، تجرّم المملكة العربية السعودية العنف عبر الإنترنت بشكل صريح، وتفرض عقوبات على جريمة التحرش المُعرَّف بأنه كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي، تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمس جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة.

قانون تجريم التحرش الجنسي في لبنان

اعتمد لبنان القانون رقم 205 لعام 2020 لتوفير الدعم لضحايا التحرش الجنسي في مكان العمل. غير أنّ القانون لا يحصر الحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل فقط، بل يشمل أيضًا التحرش في "أي مكان"، مع إشارة صريحة إلى ارتكابه عبر الوسائل الإلكترونية. ويقصد بالتحرش الجنسي بأنه كل فعل أو مسعى ولو كان غير متكرر يستخدم أي نوع من الضغط النفسي أو المعنوي أو المادي أو العنصري يهدف فعليًا للحصول على منفعة ذات طبيعة جنسية يستفيد منها الفاعل أو الغير، وكذلك أي سلوك سيء متكرر خارج عن المألوف، غير مرغوب فيه من الضحية، ذي مدلول جنسي يشكل انتهاكًا للجسد أو للخصوصية أو للمشاعر يقع على الضحية في أي مكانٍ وُجِدَت، عبر أقوال أو أفعال أو إشارات أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية وبأي وسيلة تم التحرش بما في ذلك الوسائل الإلكترونية.

دعوة إلى العمل: عدم التسامح مطلقًا مع العنف الرقمي ضد النساء والفتيات

يُعد إنهاء العنف الرقمي ضد النساء والفتيات مسؤولية جماعية. لذلك، تدعو هذه المبادرة الحكومات وشركات التكنولوجيا ووكالات الأمم المتحدة والجهات الممولة إلى وضع تدابير شاملة للوقاية والاستجابة وتوفير الموارد اللازمة، استنادًا إلى برنامج عمل بيجين 30+ حول الثورة الرقمية والقضاء على العنف، من أجل:

1. تجريم وحظر جميع أشكال العنف الرقمي ضد النساء والفتيات، وتعزيز قدرات جهات إنفاذ القانون على التحقيق في الجرائم وملاحقة مرتكبيها وضمان مساءلتهم. ويمكن أن تُشكّل الممارسات الجيدة المعمول بها في عدد من الدول العربية مصدر إلهام لتعزيز حقوق النساء والفتيات في العيش دون التعرض للعنف الرقمي.

2. تعزيز المساءلة والشفافية لدى شركات التكنولوجيا لإنهاء العنف الرقمي ضد النساء والفتيات، من خلال الحذف الفوري للمحتوى الضار واعتماد سياسات لإدارة المحتوى، ومدونات السلوك، والاستجابة للضحايا والناجيات بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان.

3. تعزيز الاستجابة للضحايا والناجيات من خلال ضمان الوصول إلى الدعم المتخصص والعدالة، وإدراج نهج يركز على الناجيات من العنف الرقمي ضمن مناهج الجهات المقدمة للخدمات.

4. تعزيز حماية النساء في الحياة العامة، بما في ذلك السياسيات والمدافعات عن حقوق الإنسان، لضمان حقهن في التعبير بحرية وأمان.

5. دعم النساء والفتيات والناجيات في إيصال أصواتهن، ودعم مشاركتهن في عمليات وضع التشريعات والسياسيات العامة المتعلقة بالعنف الرقمي.

علاوة على ذلك، يقتضي النهج الشامل لمكافحة العنف الرقمي اتخاذ إجراءات متكاملة، تشمل:

6. تعزيز المرونة والمعرفة الرقمية لدى النساء والفتيات، لرفع الوعي بحقوقهن، والمخاطر، وآليات الإبلاغ عن العنف الرقمي، لا سيما الإجراءات الوقائية على الإنترنت وخارجه لحماية الفتيات والشابات والفئات التي تواجه أشكالًا متعددة ومتقاطعة من التمييز، مثل النساء والفتيات اللاجئات، و/أو المتأثرات بالنزاعات، و/أو ذوات الإعاقة.

7. الاستثمار في الحلول والأدوات الرقمية المبتكرة؛ بغية إحداث تغيير في المعايير الاجتماعية والمفاهيم الذكورية الضارة لمواجهة المحتوى المعادي للنساء.

المراجع

- اليونسكو. (2020). العنف ضد الصحفيات عبر الإنترنت: لمحة عن انتشاره وآثاره على الصعيد العالمي
. unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375136/PDF/375136ara.pdf.multi

- اليونسكو. (رأيك لا يهم على أي حال: كشف العنف عبر الإنترنت ضد المرأة الذي تسهله التكنولوجيا في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي،رأيك لا يهم على أي حال" | اليونسكو).
(2023) Your opinion doesn't matter, anyway, Exposing Technology-Facilitated Gender-Based Violence in an Era of Generative AI. "Your opinion doesn't matter, anyway" | اليونسكو

- الأمين العام للأمم المتحدة (2024). تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات: العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا
. docs.un.org/ar/A/77/302.

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (تسريع الجهود الهادفة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات عبر الإنترنت والميسَّر تكنولوجيًا).
(2024). "Accelerating Efforts to Tackle Online and Technology Facilitated Violence against Women and Girls (VAWG)" Accelerating-efforts-to-tackle-online-and-technology-facilitated-violence-against-women-and-girls-en_0.pdf

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2025). أسئلة متكررة: الإساءة الرقمية، والتصيد الإلكتروني، والمطاردة الإلكترونية، وغيرها من أشكال العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا
FAQs: Digital abuse, trolling, stalking, and other forms of technology-facilitated violence against women and girls I هيئة الأمم المتحدة للمرأة - المقر الرئيسي

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2021). تحديد القوانين والخدمات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت والميسَّر بتقنيات :المعلومات والاتصالات في الدول العربية
المنشورات | هيئة الأمم المتحدة للمرأة – الدول العربية.
Mapping of laws and services for online and ICT-facilitated violence against women and girls in Arab States.

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2025). أوجه التقدم المعيارية بشأن العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا.
normative-advances-on-technologyfacilitated-violence-against-women-and-girls-en.pdf

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2025). قاعدة بيانات أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا
repository-of-un-womenswork-on-technology-facilitated-violence-against-women-and-girls-en.pdf.

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2022). العنف ضد المرأة في الفضاء الإلكتروني: رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية

- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2024). تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات: العنف ضد النساء والفتيات الذي
تقرير الأمين العام (2024) | مركز المعارف التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. I تيسره التكنولوجيا
Intensification of efforts to eliminate all forms of violence against women and girls: Technology-facilitated violence against women and girls.

- (العنف ضد المرأة الذي تسهله التكنولوجيا: نحو تعريف مشترك). -
هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية. (2023).
"Technology-facilitated Violence against Women: Towards a common definition"
Expert-Group-Meeting-report-Technologyfacilitated-violence-against-women-en.pdf.

أطر العمل الدولية

- الاتحاد الأفريقي، اتفاقية الاتحاد الأفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. متاح على
https://au.int/ar/newsevents/20241002/african-union-convention-ending-violence-against-women-and-girls.

- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، "التوصية العامة رقم 35 بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة تحديثًا للتوصية العامة رقم 19"، الوثيقة
CEDAW/C/GC/35،
المؤرخة في 26 تموز/يوليه 2017. متاح على
https://docs.un.org/ar/CEDAW/C/GC/35.

- لجنة وضع المرأة، "الابتكار والتغير التكنولوجي، والتعليم في العصر الرقمي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات"، الاستنتاجات المتفق عليها في
الدورة 67 للجنة وضع المرأة، الأمم المتحدة، الوثيقة
E/CN.6/2023/L.3،
المؤرخة في 20 آذار/مارس 2023. متاح على
https://docs.un.org/ar/E/CN.6/2023/L.3.

- التعاهد الرقمي العالمي، الأمم المتحدة، القرار 79/1، "ميثاق المستقبل"، الوثيقة
A/RES/79/1،
المؤرخة في 22 أيلول/سبتمبر 2024. متاح على
https://docs.un.org/ar/a/res/79/1.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 152/79، "تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: البيئة الرقمية"، الوثيقة A/RES/79/152
المؤرخة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2024. متاح على https://docs.un.org/ar/A/RES/79/152.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 68/181، "تعزيز الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا: حماية المدافعات عن حقوق الإنسان"، الوثيقة A/RES/68/181،
المؤرخة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2013. متاح على https://docs.un.org/ar/A/RES/68/181.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 71/199، "الحق في الخصوصية في العصر الرقمي"، الوثيقة A/RES/71/199،
المؤرخة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2016. متاح على https://docs.un.org/ar/A/RES/71/199.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 213/78، "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق التكنولوجيات الرقمية"، الوثيقة A/RES/78/213،
المؤرخة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023. متاح على https://docs.un.org/ar/A/RES/78/213.

- مجلس حقوق الإنسان، القرار 8/20، "تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها"، الوثيقة A/HRC/RES/20/8،
المؤرخة في 16 تموز/يوليه. متاح على https://docs.un.org/ar/a/hrc/res/20/8.

- مجلس حقوق الإنسان، القرار 14/29، "التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة: القضاء على العنف المنزلي"، الوثيقة A/HRC/RES/29/14،
المؤرخة في 2 تموز/يوليه 2015. متاح على https://docs.un.org/ar/A/HRC/RES/29/14.

- مجلس حقوق الإنسان، القرار 7/34، "الحق في الخصوصية في العصر الرقمي"، الوثيقة A/HRC/RES/34/7
المؤرخة في 23 آذار/مارس 2017. متاح على ، https://docs.un.org/ar/A/HRC/RES/34/7.

- مجلس حقوق الإنسان، القرار 5/38، "التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة: منع العنف ضد النساء والفتيات، بمن فيهن نساء وفتيات الشعوب الأصلية، والتصدي له"، الوثيقة A/HRC/RES/38/5،
المؤرخة في 5 تموز/يوليه 2018. متاح على https://docs.un.org/ar/A/HRC/RES/38/5.

- مجلس حقوق الإنسان، القرار 13/32، "تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها"، الوثيقة A/HRC/RES/32/13،
المؤرخة في 1 تموز/يوليه 2016. متاح على https://docs.un.org/ar/A/HRC/RES/32/13.

- مجلس حقوق الإنسان، القرار 19/56، "العنف الجنساني المُيَسَّر بالتكنولوجيا"، الوثيقة A/HRC/RES/56/19،
المؤرخة في 11 تموز/يوليه 2024. متاح على https://docs.un.org/ar/A/HRC/RES/56/19.

التشريعات الوطنية

- مصر. القانون رقم 50 01 لسنة 1937 بشأن إصدار قانون العقوبات المصري. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- المملكة العربية السعودية. مرسوم ملكي رقم م/96 بتاريخ 31 أيار/مايو 2018، الصادر عن ملك المملكة العربية السعودية. نظام مكافحة جريمة التحرش gov.sa.

- لبنان. القانون رقم 205 الصادر بتاريخ 1 تموز/يوليه 2021 بشأن تجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه legallaw.lb.

- المغرب. ظهير شريف رقم 1.18.19 لسنة 2018 بتنفيذ القانون رقم 103.03 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء maloi103.13.

- الإمارات العربية المتحدة. مرسوم بقانون اتحادي رقم 34 بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية uaelegislation.gov.

تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تعزيز حقوق المرأة، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين جميع النساء والفتيات

بصفتها الهيئة الأممية الرائدة المعنية بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، والأمانة الفنية للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، تضطلع الهيئة بدور محوري في إصلاح القوانين، وتعزيز المؤسسات، وتطوير السلوكيات الاجتماعية، وتحسين الخدمات، بهدف سد الفجوة بين الرجال والنساء وبناء عالم أكثر عدالةً ومساواةً لجميع النساء والفتيات. تُسهم شراكاتنا مع الحكومات، والحركات النسوية، والقطاع الخاص، إلى جانب دورنا التنسيقي على مستوى منظومة الأمم المتحدة، في تحويل التقدم المحرز إلى تغييرات مستدامة. سوياً نُحرز تقدماً ملموساً من أجل النساء والفتيات في أربعة مجالات رئيسية: القيادة والمشاركة، التمكين الاقتصادي، القضاء على العنف، وأجندة المرأة والسلام والأمن، إلى جانب العمل الإنساني.

تحرص هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تظل حقوق النساء والفتيات في صميم التقدم العالمي دائماً، وفي كل مكان. فتمكين المرأة ليس مجرّد ما نقوم به، بل هي أساس وجودنا.

لكل النساء والفتيات

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

فيلا 37، شارع رقم 85، سرايات المعادي
القاهرة، مصر

arabstates.unwomen.org
facebook.com/unwomenarabic
x.com/unwomenarabic
linkedin.com/UN Women Arab States
instagram.com/unwomenarabic
youtube.com/@UNWomenArabic
flickr.com/unwomenarabstates